

الجزائر تضع الاستراتيجية الجديدة للنموذج الاقتصادي

إطلاق خطة إصلاحات لتحفيز الاستثمار وتعزيز الموارد الصناعية



جهود لبناء جزائر الغد

والموتوسطة في مختلف الأنشطة أهمية قصوى في خارطة عمل وزارة الصناعة بإطلاق برامج ترقية وتطوير المؤسسات المعنية، من أجل تعزيز الجودة والقدرة التصديرية.

وتم وضع إطار عمل لتنشيط دور المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح النظام المتعلق بضمان القروض ووضع قاعدة بيانات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالموازاة مع ذلك عكفت الوزارة على تدابير أخرى تتعلق بمراجعة الإطار القانوني الذي ينظم نشاطات الملكية الصناعية والقياسية، والنصوص الناظمة للهيئة الوطنية للقياس والجمعية الوطنية للقياسية، وإيداع سجل الاعتمادات ونماذج الأدوات المستخدمة للقياسية.

الجباينة والجمركية التي حولت النشاط إلى بؤرة فساد كبيرة.

ونظمت الحصيلة السنوية للوزارة إلى أن ترقية وتنويع الاقتصاد يتحققان من خلال إصلاحات شاملة تضم كل القطاعات الفاعلة كالرقابة والجباية والجمارك قبل الوصول إلى تعويض وإردات المنتجات النهائية والمواد الأولية بإنتاج صناعي وطني.

وأضافت أن "الهدف من هذا المسعى هو تطوير نسج للمناولة الصناعية وتحسين مستوى الإمداد للإنتاج الصناعي الوطني، وتعزيز القدرات المؤسساتية والنظام المعلوماتي لقطاع الصناعة، ورقمنة القطاع بهدف توفير فعالية وشفافية للخدمات والنشاطات التي تجريها في إطار تنفيذ خارطة الطريق".

كما تم إيلاء قطاع المؤسسات الصغيرة والجزائرية وضبط قواعد دقيقة وصارمة على النشاطات لتفادي الوقوع في أخطاء سابقة، لم تتوان اللجنة في توجيه اتهامات حادة للوزير بخدمة أغراض ومصالح ضيقة. واستغرب الخبير الاقتصادي ورئيس اللجنة المذكورة في البرلمان هواري تيفيرسي، ما وصفه بـ"تكتم وزارة الصناعة على لأحة الموردين الذين استفادوا من رخص استيراد السيارات والمركبات"، وألغى إلى "شبهات في إدارة الوزير للقطاع".

وفي المقابل شدد الوزير فرحات آيت علي على أن "تفادي أخطاء العهد السابق التي كبدت الخزينة العمومية أموالا ضخمة وساهمت في استنزاف رصيد النقد الأجنبي، يتطلب وضع آليات صارمة ودقيقة تبدأ برخصة استيراد وتنتهي بنسب إمداد محترمة وترفع كل المزاي

وتهدف هذه الخطوة إلى قطع الطريق أمام الممارسات التي طالت العقار الصناعي على مر السنوات الماضية، حيث تم احتكاره من طرف كبار المستثمرين المغرِبين من الحكومة وتحويله إلى أغراض أخرى.

وتوازت أرضية وزارة الصناعة مع إصلاحات أخرى أعلنت في قطاعات التجارة والجمارك والجباينة من أجل تهيئة المناخ لإقلاع النموذج الاقتصادي الجديد، غير أن تداعيات الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا عطلت المشروع، الأمر الذي أثار شكوكا وحتى انتقادات للوزارة.

وسادت قبضة حديدية بين وزارة الصناعة وعلى رأسها الوزير فرحات آيت علي، ولجنة المالية والاقتصاد البرلمانية، والطلب على العقار الصناعي، على أن تتفكك السلطات العمومية باسترجاع العقارات غير المشغولة.

أطلقت الحكومة الجزائرية تصورا جديدا للنموذج الاقتصادي للقيام بإصلاحات عميقة تهدف إلى تحفيز مناخ الأعمال والاستثمار وتعزيز الإمكانات الصناعية لتجاوز عقبات جائحة كورونا، وسط جدل سياسي مطالب بضرورة تفكيك عقبات الفساد التي تعرق التنمية.



صابر بليدي
صحافي جزائري

والاعتماد الكلي على الربيع النفطي. ومن أجل تنويع الاقتصاد المحلي، كشفت الحصيلة السنوية للوزارة عن الانتهاء من عدة إجراءات تصحيحية على غرار صدور النصوص التنظيمية وإجراءات تطبيقها، في حين تتواصل آخر المسائل المتعلقة بعمليات أخرى متبقية لا تقل أهمية عن سابقتها من أجل أن تجسد خلال العام 2021.

وفي ما يتعلق بعث الاستثمار المنتج وتحسين جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، نوهت الوزارة بمراجعة قانون الاستثمار وحق الشفاعة في قانون المالية التكميلي لسنة 2020، وذلك بعد جدل صاحب حول المسألة السيادية في الاقتصاد الجديد.

وتتوجه وزارة الصناعة إلى مراجعة النصوص المتعلقة بترقية الاستثمار بهدف تشجيعه من خلال منح امتيازات محددة بوضوح بناء على معايير وأهداف محددة في ما يتعلق بالمرودية والجدوى الاقتصادية للمشروع، وذلك في أعقاب تسجيل ما وصفته بـ"الإختلالات والنقائص المسجلة في النظام القائم"، كما هو الشأن بالنسبة إلى نشاط تركيب السيارات والمركبات الذي انتهى إلى استنزاف حاد لموارد الخزينة العمومية ومستثمرين وراء القضبان بتهم الفساد.

وتتجه الوزارة في هذا الشأن إلى مراجعة الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار وتحديد المبادئ والقواعد المؤطرة له والضمانات المنوطة للمستثمرين والمتعارف عليها دوليا، فضلا عن تقليص صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وإعادة هيكلة الوكالة الوطنية للاستثمار مرافقا وحيدا للمستثمر، في إطار ترقية هذا النشاط ومرافقة المستثمرين.

كما قدمت الوزارة مشروعاً لإنشاء الديوان الوطني للتسيير العقاري من أجل ضمان تكفل أمثل بإشكالية العرض والطلب على العقار الصناعي، على أن تتفكك السلطات العمومية باسترجاع العقارات غير المشغولة.

الجزائر - وضعت الحكومة الجزائرية برنامجا لتغيير النموذج الاقتصادي الذي أقرته السلطات، حيث أحدثت تغييرات لتهيئة المناخ الإداري والتشريعي من أجل تحقيق التقدم وتلافي معوقات الأزمة الاقتصادية وجائحة كورونا.

وأكدت وزارة الصناعة الجزائرية في حصيلة نشاطاتها للعام 2020، أنها أطلقت إصلاحات عميقة تهدف إلى ترقية الاستثمار المنتج وتعزيز الإمكانات الصناعية المتاحة وتحفيز الأعمال وتحسين سبل عرض العقار الصناعي. ولفتت إلى أنه "أصبح من الضروري اتخاذ سلسلة من الإجراءات المموسسة لتصحيح الوضع، وذلك من خلال نموذج للتنمية الاقتصادية يرتكز على تنمية الموارد والإمكانات البشرية".



فرحات آيت علي

علينا تفادي أخطاء هدر الخزينة العامة واستنزاف النقد الأجنبي

هوارى تيفيرسي

هناك شبهات فساد تتعلق بالتكتم على لأحة الموردين

الاقتصاد المغربي يحاول الإفلات من قبضة الركود

يحاول الاقتصاد المغربي الإفلات من قبضة الانكماش الذي سببته تداعيات جائحة كورونا، حيث يسود تفاؤل حذر بتحقيق نمو اقتصادي في العام 2021 بعد تعافي القطاعات المنتجة.

الرباط - يسعى الاقتصاد المغربي إلى تسريع التعافي وتجاوز ضغوط كورونا التي تسببت في تعطيل عجلة السياحة بالمغرب، وتعليق جزئي لأنشطة مصانع إنتاج وتجميع السيارات، وإيقاف عدد من القطاعات، ما أدى إلى انكماش اقتصادي.

ويبين توقع باحث اقتصادي استمرار معاناة الاقتصاد المغربي من متاعب خلال 2021، بدأ برلماني متفائلا بحديثه عن مؤشرات لسنة إيجابية على عدة أصد.

وقال رشيد أوراز، الباحث الاقتصادي بالمعهد المغربي لتحليل السياسات إن "الاقتصاد سيستعير متاعب خلال 2021 مرتبطة بتداعيات كورونا". وأضاف أوراز، أن "كل التوقعات تشير إلى أن الاقتصادات الوطنية لن تسترجع عافيتها قبل 2023، ما يعني استمرار ظهور تأثيرات الأزمة الصحية خلال 2022".

والشهر الماضي، توقعت المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب (هيئة الإحصاء رسمية)، ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.6 في المئة خلال 2021، مقابل توقعات بانكماش 7 في المئة في 2020.

وتأتي توقعات المندوبية مقارنة مع أخرى للبنك المركزي، الذي حدد نسبة النمو خلال 2021 عند 4.7 في المئة، ومعدل تضخم دون 1 في المئة.

وقال أوراز "خلال 2021 ستعاني بعض القطاعات أكثر من غيرها، خصوصا تلك التي كانت تشبه متوقفة، مثل السياحة والطيران والصناعة التقليدية، كما سيكون هناك ارتفاع لعدلات البطالة لعدم قدرة الشركات على الصمود".

وأضاف "سيكون هناك أيضا تراجع مستمر للاستثمار الخاص والمباشر، لأن الدولة رغم ما تقوم به من إجراءات لن تكون قادرة على ضمان تحسين الاستثمار الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة".

ورغم توقعات الانكماش الكبير في 2020 لدى الاقتصاد المغربي، إلا أنه لم يصل لمرحلة هبوط حادة مثل عدد الاقتصادات حول العالم، التي يتوقع أن تسجل انكماشاً فوق 10 في المئة.

في 15 مارس 2020، قرر المغرب إنشاء صندوق خاص لتدبير ومواجهة الفايروس، للتكفل بالنقائص المتعلقة بتأهيل الأليات والوسائل الصحية، ومواجهة القطاعات الأكثر تأثرا بفعل انتشار كورونا، كالسياحة، والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الأزمة.

ونفذت المملكة إجراءات وقبودا صارمة منذ مارس الماضي، ضمن محاولات حكومية لمنع تفشي كورونا محليا، شملت تعليق الطيران والتنقل وغلق المرافق الحيوية، استمرت أكثر من ثلاثة أشهر.

ويربط الناصري ما سبق، مع استثمارات عمومية في 2021 ستصل إلى 230 مليار درهم (25 مليار دولار) "ستمكن من تعزيز القيمة المضافة في مجموعة من القطاعات الإنتاجية، وإحياء قطاع المقاولات بالمملكة، والرفع من احتياطات العملة الصعبة".

وحول الملفات الاقتصادية ذات الأولوية، أوضح الباحث الاقتصادي أوراز، أن "القطاع السياحي يعتبر أولوية، باعتباره أكبر المتضررين، ولأنه مشغل رئيسي ويرتبط بقرارات الاقتصادية الأجنبية".

وشدد على أنه "يجب على الدولة أن تقدم ما يكفي من الضمانات المؤسساتية والإصلاح والحوكمة للمستثمرين المحليين والأجانب وتنفيذ إصلاحات في سوق العمل لتكون أكثر مرونة".

صندوق الاستثمارات العامة السعودي يستثمر في صندوق إسلامي

صندوقان إثمانيان، أحدهما صندوق بقيمة 157 مليون دولار بدأ في 2007 وأقرض ثماني شركات وتخرج منها، وأغلق الصندوق الإثماني الثاني "إن.بي.كي" كابيتال بارتنرز في 2017 وكان بقيمة 160 مليون دولار، وهو ما جرى استثمار الغالبية العظمى منه. واستثمرت صناديق الإثماني والأسهم "إن.بي.كي" كابيتال بارتنرز في 35 شركة، منها 17 تخرجاً مربحاً على التوالي.



ياسر مصطفى
يمكننا أن ننس
قطاعات لا يستطيع
الصندوق مسها بقاعلية

وقال مصطفى إن "إن.بي.كي" كابيتال بارتنرز تتوقع بشكل عام عوائد تحوم قرب مستوى 15 في المئة من استثماراتها في الصناديق، مضيفا أنه يتوقع عوائد مماثلة من الصندوق المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وقال "نتطلع إلى أي قيمة بين ثمانية في المئة و عشرة في المئة في هذه القسيمة النقدية".

ويبدأ أصل الدين في الاستهلاك بعد عام أو اثنين، وفي العموم يوافق المقترض على رد نسبة مئوية معينة على التمويل عندما يحل أجل استحقاقه عادة في غضون أربع أو خمس سنوات. والتمويل الإثماني الخاص أعلى تكلفة من القروض المصرفية، لكن هناك مقترحين قد يكونون غير قادرين على الحصول على قروض مصرفية.

الرياض - قالت شركة "إن.بي.كي" كابيتال بارتنرز، الثلاثاء، إن صندوق الاستثمارات العامة (صندوق الثروة السويدي السعودي) صار مستثمرا رئيسيا في صندوق الشركة الإثماني الجديد المتوافق مع الشريعة الإسلامية والبالغ حجمه 300 مليون دولار، والذي سيوفر رأس المال للشركات متوسطة الحجم السوقية في الشرق الأوسط.

ولم تكشف عن الحصص التي حصل عليها صندوق الاستثمارات العامة الذي يدير أصولا بقيمة 400 مليار دولار، لكن "إن.بي.كي" كابيتال بارتنرز قالت إنه رقم في خاتمة مئات الملايين، ما يعني أنه لا يقل عن ثلث الحجم المستهدف البالغ 300 مليون دولار، والذي من المقرر إغلاق جمعه في العام المقبل.

ودخل صندوق الاستثمارات العامة، الذي غالبا ما يستثمر في الأسهم والبنية التحتية، نادر في سوق الديون.

وقال ياسر مصطفى العضو المنتدب الأول في "إن.بي.كي" كابيتال بارتنرز لرويترز "يمكننا أن ننس أجزاء من الاقتصاد لا يستطيع صندوق الاستثمارات العامة مسها بقاعلية، لذا فنحن بالنسبة إليهم في نهاية المطاف نوع من مضاعفة القوة من حيث توصيل رأس المال بكفاءة".

وتشارك مؤسسات استثمارية أوروبية وأمريكية في الاستثمار في الصندوق الذي من المتوقع أن يقوم بحوالي 10 إلى 12 استثمارا بقيمة تتراوح بين 15 إلى 50 مليون دولار على مدى أجله البالغ ثماني سنوات.

و"إن.بي.كي" كابيتال بارتنرز المملوكة لكبير بنك كويتي كان لديها في السابق

وتابع "من بين الأمور التي تبشر بسنة إيجابية على مستوى معدل النمو، توقع ارتفاع القيمة المضافة الزراعية بنسبة 11 في المئة مما سيجعل المحصول الزراعي يتجاوز 70 مليون قطنار".

رشيد أوراز
التوقعات تشير إلى أن
الاقتصاد لن يستعيد
عافيته قبل 2023

وأضاف "كذلك، نتوقع ارتفاع إنتاج الحمضيات بـ29 في المئة وإنتاج الزيتون 14 في المئة، مما سيعطي قوة قوية للاقتصاد المحلي وسيعزز قدرته لاسترجاع عطائه".

وزاد "2021 ستكون إيجابية، خصوصا مع البدء في تعميم التغطية الصحية التي ستعالج الاختلالات التي عرفتها المنظومة الاجتماعية وستمكن من تحقيق التكامل الاقتصادي".

ويعتبره أكبر المتضررين، ولأنه مشغل رئيسي ويرتبط بقرارات الاقتصادية الأجنبية".

وشدد على أنه "يجب على الدولة أن تقدم ما يكفي من الضمانات المؤسساتية والإصلاح والحوكمة للمستثمرين المحليين والأجانب وتنفيذ إصلاحات في سوق العمل لتكون أكثر مرونة".

فيما اعتبر نوبل الناصري، البرلماني وعضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادي بمجلس النواب، أن "2021 ستعرف تسجيل معدل نمو يصل إلى 4.8 في المئة، وفقا لسيناريوهات تعافي الاقتصاد العالمي".

وأضاف الناصري وهو أيضا باحث اقتصادي، أن "معدل النمو المتوقع في 2021 يمكن أن يعوض الانكماش الكلي الذي عرفه الاقتصاد الوطني في 2020".

وتابع "هناك إمكانية لاستعادة مجموعة من القطاعات عافيتها خصوصا الأنشطة المرتبطة بالتجارة، وبعض القطاعات مثل الفنادق والسياحة التي عرفت تدهورا كبيرا في السنة الماضية".

ونفذت المملكة إجراءات وقبودا صارمة منذ مارس الماضي، ضمن محاولات حكومية لمنع تفشي كورونا محليا، شملت تعليق الطيران والتنقل وغلق المرافق الحيوية، استمرت أكثر من ثلاثة أشهر.

ويربط الناصري ما سبق، مع استثمارات عمومية في 2021 ستصل إلى 230 مليار درهم (25 مليار دولار) "ستمكن من تعزيز القيمة المضافة في مجموعة من القطاعات الإنتاجية، وإحياء قطاع المقاولات بالمملكة، والرفع من احتياطات العملة الصعبة".

وحول الملفات الاقتصادية ذات الأولوية، أوضح الباحث الاقتصادي أوراز، أن "القطاع السياحي يعتبر أولوية، باعتباره أكبر المتضررين، ولأنه مشغل رئيسي ويرتبط بقرارات الاقتصادية الأجنبية".

وشدد على أنه "يجب على الدولة أن تقدم ما يكفي من الضمانات المؤسساتية والإصلاح والحوكمة للمستثمرين المحليين والأجانب وتنفيذ إصلاحات في سوق العمل لتكون أكثر مرونة".

كلفة كورونا باهظة



كلفة كورونا باهظة